

الدور التكاملي للبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي - حقوق الإنسان، الديمقراطية والسلم الدولي نموذجاً -

فاطمة وماحنوس⁽¹⁾،

(1) أستاذ محاضر "أ"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر.

البريد الإلكتروني: oumahnous.fatma@univ-medea.dz

الملخص:

تلقي هذه الدراسة الضوء على الدور التكاملي والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي من خلال الجهود التي يقدمها هذا الأخير لتفعيل المشاركة الدولية للبرلمانات الوطنية في مجال حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية وتحقيق السلم الدولي باعتبارها من أهم أهداف المنظومة الدولية ككل والاتحاد البرلماني الدولي بصفة خاصة، لاسيما في ظل الصعوبات التي تواجهها هذه البرلمانات والتي تستدعي الدعم المستمر لمواجهة التحديات الوطنية والدولية.

الكلمات المفتاحية:

الاتحاد البرلماني الدولي، المشاركة الدولية، البرلمانات الوطنية، حقوق الإنسان، الديمقراطية، السلم الدولي.

تاريخ إرسال المقال: 2025/01/15، تاريخ قبول المقال: 2025/04/07، تاريخ نشر المقال: 2025/06/30

لتهميش المقال: فاطمة وماحنوس، "الدور التكاملي للبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي - حقوق الإنسان، الديمقراطية والسلم الدولي نموذجاً"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 16، العدد 01، السنة 2025، ص 532-551.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72>

المقال متوفر على الرابط التالي:

المؤلف المراسل: فاطمة وماحنوس، belkisnour29@gmail.com

المجلد 16، العدد 01-2025

532

فاطمة وماحنوس، "الدور التكاملي للبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي - حقوق الإنسان، الديمقراطية والسلم الدولي نموذجاً"، ص 532-551.

The Complementary Role of National Parliaments & the Inter-Parliamentary Union (Human Rights - Democracy - International Peace as a Model)

Abstract:

This study sheds light on the complementary role of national parliaments and the Inter-Parliamentary Union through the efforts made by the latter to activate the international participation of national parliaments in the field of human rights, spreading democracy and achieving international peace, as these are among the most important goals of the international system as a whole and the Inter-Parliamentary Union in particular, especially in light of the difficulties faced by these parliaments, which require continuous support to confront national and international challenges.

Keywords:

Inter-Parliamentary Union ,international participation ,national parliaments, human rights, Democracy, international peace.

Le rôle complémentaire des parlements nationaux et de l'Union interparlementaire (Droits de l'homme - Démocratie - Paix internationale comme modèle)

Résumé:

Cette étude met en lumière le rôle complémentaire des parlements nationaux et de l'Union interparlementaire, notamment à travers les efforts de cette dernière visant à renforcer la participation internationale des parlements nationaux dans les domaines des droits de l'homme, de la promotion de la démocratie et de la consolidation de la paix internationale. Ces objectifs figurent parmi les priorités majeures du système international dans son ensemble, ainsi que de l'Union interparlementaire en particulier.

L'analyse souligne également les difficultés rencontrées par les parlements nationaux dans l'exercice de leurs missions, soulignant ainsi la nécessité d'un soutien continu pour leur permettre de relever efficacement les défis tant nationaux qu'internationaux.

Mots-clés:

Union interparlementaire, participation internationale, parlements nationaux, droits de l'homme, démocratie, paix internationale.

مقدمة

تلعب البرلمانات الوطنية دورا مهماً في تحويل الالتزامات الدولية إلى سياسات وقوانين وطنية وبالنتيجة الإسهام في وفاء كل الدول بواجباتها والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وترسيخ سيادة القانون وإحلال السلام، ومع تزايد أهمية البرلمانات على المستوى الإقليمي والدولي بالنظر إلى الأدوار الكثيرة التي تلعبها والتأثير الذي تحدثه في الشؤون الداخلية والدولية، نجدها تواجه الكثير من الصعوبات التي تحد من ممارسة وظائفها الأساسية سواء كانت متعلقة بالبيئة الدستورية والقانونية التي توجد بها أو الموارد المادية والبشرية التي تتوفر عليها، ناهيك عن قلة المعرفة والدراسة للبرلمانيين بكيفيات وأساليب الأداء البرلماني في تنفيذ الالتزامات الدولية.

قد أدرك الاتحاد البرلماني الدولي أن البرلمانات تحتاج إلى الدعم والتطوير باستمرار لبناء برلمانات قوية وفعالة تخدم مصالح ناخبها، مما يستوجب تزويدها بأساليب العمل والموارد التي تمكنها من مواجهة المشكلات وحلها، خاصة في مجال حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية باعتبارهما أولوية وضرورة تسعى لها المجتمعات الوطنية والدولية واللذين لا يمكن تحقيقهما إلا في بيئة يسودها الأمن والسلام.

في هذا الإطار يمثل الاتحاد البرلماني الدولي مركزا للتنسيق والتعاون البرلماني في العالم أنشئ كمنظمة دولية للبرلمانات الوطنية من أجل إيجاد برلمانات قادرة على حماية حقوق الإنسان الأساسية، ضمان التنمية المستدامة، تحقيق المساواة بين الجنسين، تمكين الشباب، وتمهيد مسار السلام والأمن.

وعليه تتجلى أهمية هذا الموضوع في إلقاء الضوء عما تواجهه البرلمانات الوطنية من صعوبات في مجال حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية وتحقيق السلم الدولي والكشف عن الدور الذي يلعبه الاتحاد البرلماني الدولي في دعم المشاركة الدولية للبرلمانات الوطنية لتحقيق الأهداف المسطرة في هذه المجالات.

وفي هذا السياق نطرح الإشكالية التالية: ما هي السبل التي ينتهجها الاتحاد البرلماني الدولي في دعم المشاركة الدولية للبرلمانات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، نشر الديمقراطية وتحقيق السلم الدولي من أجل تمكن البرلمانات من تأدية دورها في هذه المجالات على أكمل وجه؟

لمعالجة إشكالية الدراسة وتحديد الدور التكاملي للبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني في مجال حقوق الإنسان، نشر الديمقراطية وتحقيق السلم الدولي تم تقسيم محاور الدراسة إلى محورين أساسيين، تناولنا في

المحور الأول مشاركة البرلمانات الوطنية في مجال حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية وتحقيق السلم الدولي من خلال إبراز دور البرلمانات والصعوبات التي تعترض العمل البرلماني في هذه المجالات ثم تناولنا في المحور الثاني دور الاتحاد البرلماني الدولي في تفعيل أداء البرلمانات الوطنية من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

في سياق هذه الدراسة سوف نعتمد على المنهج الوصفي، من خلال وصف الدور الذي تلعبه البرلمانات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، نشر الديمقراطية وتحقيق السلم الدولي وكذا التحديات التي واجهتها لتحقيق هذه الأهداف، وربطاً للصلة بالمعلول سوف يتم تحديد ما قدمه الاتحاد البرلماني الدولي من دعم لتجاوز البرلمانات الصعوبات التي تصادفها في أدائها البرلماني.

المبحث الأول: المشاركة الدولية للبرلمانات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، الديمقراطية والسلم الدولي

أيقنت المجموعة الدولية بضرورة مشاركة البرلمانات الوطنية في الشؤون الدولية ليس فقط عن طريق التعاون بين البرلمانات والدبلوماسية البرلمانية ولكن أيضاً عن طريق المساهمة في المفاوضات الدولية ورقابة تنفيذ ما التزمت به الحكومات وكفالة سيادة القانون الوطني والدولي بالإضافة إلى مشاركتها في فحص أنشطة المنظمات الدولية.

حيث لم تقتصر البرلمانات الوطنية في أداء مهامها على الأدوار المعهودة من تشريع باعتبارها مسؤولة على إجازة القوانين، واضطلاع أعضائها بالدور الرقابي والإشرافي وكذا المالي والسياسي أو ما يعرف بالأدوار التقليدية للبرلمانات الوطنية بل تجاوزته إلى أدوار جديدة (الدبلوماسية البرلمانية- السلم والأمن الدولي- بناء الدولة- الأزمات) نتيجة العديد من العوامل التي ساهمت في بروزها¹.

¹ لتفصيل أكثر حول عوامل بروز الأدوار الجديدة للبرلمانات الوطنية انظر: كريم السيد أحمد عبد الرزاق، "الأدوار غير التقليدية للبرلمانات الوطنية المعاصرة ومستجدات الواقع"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد الثامن، العدد 16، 2023، ص 1078.

المطلب الأول: دور البرلمانات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، الديمقراطية والسلم الدولي

يتم تحديد أهمية المشاركة الدولية للبرلمانات الوطنية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وتكريس الديمقراطية وكذا تحقيق السلم الدولي بناء على الأدوار التي يمكن للبرلمانات أدائها في هذه المجالات والتي تمثل في نفس الوقت محور اهتمام الاتحاد البرلماني الدولي من خلال اجتماعاته وتقاريره وكذا استراتيجياته المعتمدة.

الفرع الأول: تعزيز حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية

تعتبر البرلمانات الوطنية جهات فاعلة في مجال حقوق الإنسان، فهي تعمل على تحسين الوضع الوطني لحقوق الإنسان كما تعتبر المسؤولة عن حماية وتعزيز حقوق الإنسان باعتبارها الهيئة التمثيلية الرئيسية في أي دولة ديمقراطية، حيث يقوم البرلمان بالموافقة على المعاهدات الدولية واتخاذ التدابير التشريعية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ويسلط الضوء على تحديات حقوق الإنسان ووضعه في صدارة النقاش السياسي، ومحاسبة الحكومات على انتهاكات حقوق الإنسان.

أما فيما يتعلق بدعم الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان فتقوم البرلمانات الوطنية بمراقبة تنفيذ المعايير الإقليمية والدولية وكذا متابعة التوصيات الصادرة عن الهيئات الدولية والتواصل مع المجالس البرلمانية الإقليمية والدولية².

قد أولت كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان أولوية بالغة إلى الدور الذي تلعبه البرلمانات الوطنية في ترجمة الالتزامات الدولية إلى سياسات وقوانين داخلية وأكد في هذا الإطار مجلس حقوق الإنسان على ضرورة إشراك البرلمانات الوطنية في جميع مراحل عملية إعداد التقارير الخاصة بالاستعراض الدوري الشامل.

يعتبر مشروع مبادئ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن البرلمانات وحقوق الإنسان لسنة 2018 أهم وثيقة للأمم المتحدة تحمل مجموعة من التوجيهات لمجموع البرلمانات الوطنية أهمها إنشاء

² KIRSTEN Roberts Lyer, Effective human rights engagement for Parliamentary Bodies, International IDEA, Stromsburg, 2022, p. 12.

لجان برلمانية لحقوق الإنسان، والتصديق على معاهدات حقوق الإنسان، ومراجعة التشريعات، والإشراف على عمل السلطة التنفيذية في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان³.

كما تعتبر البرلمانات التي تمارس سلطتها التشريعية الكاملة والتي تملك القدرة على التأثير على سياسة أي بلد عنصرا أساسيا في الديمقراطية، حيث أعطى القانون الدولي هذه المكنة للبرلمانات من خلال المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي تعتبر حجر الزاوية في الحكم الديمقراطي والانتخابات الحقيقية إذ تمنح الحق للمواطنين في إدارة الشؤون العامة، وحق الانتخاب، هذه الحقوق سوف تصبح بلا معنى إذا لم تتمتع المؤسسات المنتخبة بسلطانها الكاملة من الناحية القانونية والفعالية⁴.

وتقع المسؤولية الأساسية في إضفاء الطابع الديمقراطي على نظام الحكم في دولة ما مباشرة على عاتق البرلمان، باعتبار أن الوظائف التي تضطلع بها البرلمانات ولاسيما سن القوانين والرقابة والتمثيل تشكل أهمية أساسية لشرعية الحكومة ودعم الديمقراطية حيث تحتاج كل الدول خاصة تلك التي تمر بمرحلة انتقالية نحو الديمقراطية إلى التزام طويل الأجل ببناء ثقافة الديمقراطية ولا يمكن أن يكون هناك نظام ديمقراطي للحكم بدون شفافية ومساءلة⁵.

الفرع الثاني: تحقيق السلم الدولي

تلعب البرلمانات دورا مهما في مجال تحقيق السلم والأمن وطنيا وإقليميا ودوليا، وهي تملك في هذا الإطار العديد من الأدوات ولعل أبرزها الدبلوماسية البرلمانية الوقائية باعتبارها من الأدوار المستحدثة للبرلمانات، بالإضافة لدورها التقليدي في مجال التصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين كما يمكنها المشاركة أيضا في تحقيق الأمن البشري من خلال دورها في التشريع والرقابة والميزانية المرتبطة بمساهمة الجيوش الوطنية في تحقيق الأمن البشري.

³ Idem, p. 13.

⁴ Report, Strengthening international law to support democratic governance and genuine elections, Democracy reporting international (DRI) and the Carter center, april, 2012, p. 15.

⁵ Aklilu Wubet Lema, Challa Amdissa Jiru, Defferew Kebebe Tessema and Frehiwot Gebrehiwot Araya, Chapter Title: Assessment of Parliamentary Oversight Tools and Mechanisms Used by the Ethiopian House of Peoples' Representatives (HoPRs), Book Title: *Public Administration in Ethiopia*, Leuven University Press, (2020), p. 86.

حيث يناط بالجيش وظيفه الدفاع وأمن الدولة وتختص البرلمانات الوطنية في هذا الإطار بالرقابة على هذه الوظيفة دون غيرها من البرلمانات عبر الوطنية، إذ تختلف صلاحيات البرلمان الوطني فيما يتعلق بالدفاع الوطني حسب الأنظمة السياسية للدول وتوجهاتها الدستورية⁶. رغم أن هناك اعتقاد واسع النطاق بأن السياسة الأمنية هي مهمة تعود أساسا للسلطة التنفيذية لأنها تمتلك المعرفة اللازمة ويمكنها التصرف بسرعة وأن البرلمان يميل إلى أن ينظر إليه على أنه مؤسسة أقل ملائمة للتعامل مع القضايا الأمنية.

إن الوظيفة التشريعية للبرلمانات مهمة لضمان وجود نظام تشريعي يمكن من خلاله تحقيق المساهمات العسكرية بالاستخدام المسؤول لنشر القوات المسلحة بما في ذلك أغراض وشروط النشر وفقا لاحتياجات الأمن البشري حيث يتعين على التشريعات أن تحدد المبادئ الخاصة بالانتشار العسكري وأن تظل المساعدات الإنسانية الهدف النهائي لمثل هذه الانتشارات⁷.

كما يمكن للبرلمانيين أداء دور مركزي في التشريعات والسياسات المعنية بمكافحة الإرهاب وتنفيذها وتعزيز الرقابة على إنفاذ القانون ومكافحة التطرف العنيف، وفي هذا الإطار دعا مجلس الأمن بموجب القرار 2778 لسنة 2014 الدول إلى سن التشريعات من أجل توفير أساس قانوني لمواجهة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب⁸، وهذا يجعل البرلمانات أمام مسؤولية تكييف قوانينها وفقا للالتزامات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

⁶ Janse van Rensburg, W., van Zyl-Gous, N., and Heineken, L. 2022. Parliaments' Contributions to Security Sector Governance/Reform and the Sustainable Development Goals: Testing Parliaments' Resolve in Security Sector Governance During Covid-19, p.p. 11–21. London: Ubiquity Press. DOI: <https://doi.org/10.5334/bcr.b>. License: CC-BY-NC

⁷ Idem, p. 14.

⁸ وكمثال عن التدابير المتخذة من جانب البرلمانات لمواجهة ظاهرة المقاتلين الأجانب تعديل البرلمان الجزائري للقانون الجنائي سنة 2016 للتوافق مع قرار مجلس الأمن رقم 2178 وذلك بإضافة مادتين تكميلا لأحكام القانون الجنائي لعام 1966 لتجريم السفر أو تمويله للجزائريين أو المواطنين الأجانب المقيمين في الجزائر، إلى دولة أخرى ارتكاب أعمال إرهابية أو التحريض عليها أو التدريب على ارتكابها. ويسعى القانون كذلك إلى تجريم "التجنيد بالنيابة عن الجمعيات أو الهيئات أو الجماعات الإرهابية أو دعم هذه الأعمال أو نشر فكرها باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو غيرها من الوسائل". لمزيد من التفصيل: توصيات فالييتا المتعلقة بمساهمات البرلمانيين في وضع استجابة فعالة للإرهاب، المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، "تعزيز دور البرلمانيين في مكافحة فعالة للإرهاب في إطار سيادة القانون"، فالييتا، مالطا، ص 13. مسترجع يوم 2024/12/21، على الساعة 20.00، الرابط:

وتلعب البرلمانات الوطنية أيضا دورا بارزا في تحقيق السلام من خلال إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وكذا الأسلحة الصغيرة والخفيفة باعتبارها أدوات تستخدم بشكل يومي لارتكاب أعمال العنف والقتل، وذلك من خلال التصديق على معاهدات ومبادرات نزع السلاح وتنفيذها باعتبارها الجهات المسؤولة عن التصديق على أي نص دولي وإدماجه ضمن القانون الوطني لتنفيذه تنفيذا فعالاً⁹.

المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجهها البرلمانات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، الديمقراطية والسلم الدولي

يوائم الاتحاد البرلماني الدولي دوره في دعم مشاركة البرلمانات الوطنية في مجال تعزيز حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية وكذا تحقيق السلم وفقا لما تعانيه هذه البرلمانات من صعوبات في المجالات سالفة الذكر وعليه سوف يتم إلقاء الضوء على أبرز الصعوبات التي تواجه البرلمانات الوطنية.

الفرع الأول: الصعوبات المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية

تواجه البرلمانات الوطنية صعوبات متنوعة في مجال حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية نتيجة وجود مجموعة من القيود التي تؤثر في فعاليتها سواء كانت قيودا خارجية ذات طابع قانوني كالإطار الدستوري الذي يحدد شكل البرلمان وسلطاته أو ذات طابع وقائي كالقيود التي تفرضها السلطة التنفيذية والتي تؤثر في بنية البرلمان وقدراته¹⁰، فمثلا البرلمانات في الأنظمة الاستبدادية قد تنشأ فقط لإيجاد حلول لبعض المشاكل التي تواجهها الحكومة المستبدية، حيث ينظر إليها عموما من حيث وظيفتها المفترضة في صيانة النظام لا غير، وقد تلجأ الكثير من الدول إلى أمانة المعارضة أي اللجوء إلى إجراءات أمنية غير عادية باعتبارها ضرورية للحماية

https://theiij.org/wp-content/uploads/2021/09/Study_AR_High-Res-Print.pdf

⁹ توليا أكسون، "تعزيز دور البرلمانات في مجال الأمن النووي"، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ماي 2024، ص32. تم استرجاعه يوم 2024/12/21 على الساعة 18.00، الرابط:

<https://www.iaea.org/sites/default/files/6513233ar.pdf>

¹⁰ كريم السيد أحمد عبد الرزاق، "دور البرلمانات في دعم التطور الديمقراطي في الديمقراطيات الناشئة: الدروس المستفادة لمجلس النواب المصري (2015-2020)"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 5، العدد 10، يوليو، 2020، ص24.

من التهديد الوجودي وهي تستند في ذلك إلى المصالح الوطنية أو السياسية باعتبار أن المعارضين يعيقون الدولة عن تحقيق أهدافها فتتصرف إزاءهم وفقا للإجراءات الأمنية¹¹، حيث يتعرض الكثير من البرلمانيين المعارضين للمضايقات الأمنية والاحتجاز التعسفي وهو ما دفع بالاتحاد البرلماني الدولي إلى إنشاء لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين¹² وذلك إيقانا منه أنه لا يمكن للبرلمانات الاضطلاع بدورها في حماية حقوق الإنسان عن طريق تنفيذ الالتزامات الدولية على المستوى الوطني، إذا كانت لا يمكنها أن تدافع على حقوق الإنسان دون خوف من الانتقام أو كان نواب المعارضة يعملون في بيئة سياسية صعبة تنتهك حقوقهم فيها ويتعرضون للاغتيالات والاعتداءات الجسدية¹³.

كما قد يتأثر البرلمان بالقيود الداخلية والمؤسسية أهمها طبيعة الترتيبات المؤسسية والتنظيمية التي تحدد ما إذا كان البرلمان قادرا على ممارسة دوره دستوريا وقانونيا أم لا وتحدد بحسب حجم الموارد البشرية والتنظيمية ومدى الخبرة البرلمانية للأعضاء وقدراتهم التشريعية¹⁴.

وقد يصبح البرلمان عاجزا على ممارسة دوره القانوني بفعل تداخل كل هذه القيود سواء كانت خارجية، داخلية أو مؤسسية، حيث لا يمكنه أداء وظائفه الأساسية كدوره الرقابي في نظم الحكم البرلمانية بفعل العلاقة غير المتكافئة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية التي تسيطر فيها هذه الأخيرة على أعضاء حزبها السياسي-حزب الأغلبية في البرلمان- وتقوم بتهميش المعارضة وحتى معاقبتها إلى أن يصبح البرلمان أداة طيعة من أجل الموافقة الشعبية على مقترحاتها، كما يقل دوره في صياغة التشريعات الذي يمنحه إياه الدستور

¹¹ FERSTMAN Carla, Chapter Title: Detering Dissent, Book Title: *Conceptualising Arbitrary Detention*, Published by: Bristol University Press, (2024), p. 142.

¹² هي هيئة مكلفة بالدفاع عن حقوق النواب وممارسة الضغوط على السلطات الوطنية وحشد الدعم البرلماني الدولي وإجراء زيارات ميدانية وإيفاد مراقبين للمحاكمات تتابع اللجنة كل حالة تقدم إليها حتى تتوصل إلى نهاية مرضية وفقا للمعايير الدولية: انظر في ذلك: تقرير الموقع والأثر 2017-2021، الاتحاد البرلماني الدولي، مطبعة courand et associés، 2022، ص 17.

¹³ وقد ساعد الاتحاد البرلماني الدولي 1000 نائب في الفترة 2017-2021 تعرضت حقوق الإنسان الخاصة بهم للانتهاك حيث يعتبر معظمهم من نواب المعارضة، المرجع نفسه، ص 16.

¹⁴ كريم السيد أحمد عبد الرزاق، دور البرلمانات في دعم التطور الديمقراطي في الديمقراطيات الناشئة: الدروس المستفادة لمجلس النواب المصري (2015-2020)، المرجع السابق، ص 24.

حيث يميل إلى دراسة مشاريع القوانين الصادرة من السلطة التنفيذية التي تستحوذ على المبادرة بالتشريع مقابل قلة مقترحات القوانين المقدمة من طرف النواب.

الفرع الثاني: الصعوبات المتعلقة بتحقيق السلم الدولي

يشهد العالم اليوم توترات عالية الخطورة يفرضها واقع المنازعات الدولية في ظل مخلفات التكنولوجيا الحديثة التي تعصف بالأمن البشري العالمي، حيث تساهم وسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الاصطناعي بنشر المعلومات المضللة وكذا خطاب الكراهية وترسيخ الانقسام وعدم الثقة داخل المجتمعات، كما تسببت أيضا التكنولوجيا الحديثة بفعل الهجمات الالكترونية في تكبيد الدول خسائر كبيرة تفوق ما قد تخسره جراء الحروب التقليدية، وفي خضم سعي المنظومة الدولية إلى نزع وخفض التسلح والتسابق النووي ظهرت الأسلحة التي تعمل بالذكاء الاصطناعي والتي تستدعي من المجتمع الدولي حولا عاجلة.

إن هذا الواقع المعقد والمتشابك يضع البرلمانات أمام تحدي حوكمة وتنظيم ما أحدثته التكنولوجيات الحديثة عن طريق التشريع والمصادقة على الاتفاقيات ذات الصلة في ظل البطء الذي يشهده المجتمع الدولي في تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي بموجب اتفاقيات ملزمة واقتضاره فقط على المبادئ التوجيهية والإرشادات التي تقدمها بعض المنظمات الدولية وهو ما سيصعب من مهمة البرلمانيين في ضبط هذا المجال الذي يشكل تحديا كبيرا للسلم الدولي.

كما تعتبر محدودية مساهمة الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية للدول عائقا كبيرا لقيام البرلمان بدوره في خفض التصعيد وإيجاد الحلول للمنازعات الدولية بفعل عدة أسباب منها المتعلقة بسلطة البرلمان ففي كثير من الأنظمة يهمل دور في السياسة الخارجية للدولة وذلك بهيمنة السلطة التنفيذية على هذا المجال حتى أصبح كعرف خاطئ يلغي دورا مهما للبرلمان في المشاركة في السياسة الخارجية، وأسباب أخرى متعلقة بخصوصية السياسة الخارجية الدولية من السرية والسرعة التي لا يتصف بها العمل البرلماني خوفا من إفشاء

أسرار المفاوضات إذا كانت تحمل بعض التنازلات والبطء في إنجازها¹⁵ وهو ما يؤدي إلى عرقلة الدور الذي يمكن أن تلعبه البرلمانات في تعزيز السلم الدولي سواء بواسطة التشريع أو الرقابة أو الدبلوماسية.

بالإضافة إلى نقص إدراك البرلمانيين بالقضايا والنزاعات الدولية المعقدة والآليات التي يمكنهم استخدامها لتفعيل الدبلوماسية البرلمانية في إطار التعاون الإقليمي والدولي لحل المشكلات التي قد يتعرض لها السلم الدولي.

المبحث الثاني: دور الاتحاد البرلماني الدولي في تفعيل أداء البرلمانات الوطنية

يعتبر الاتحاد البرلماني الدولي المنظمة الدولية الوحيدة التي تجمع البرلمانات الوطنية كهيئة مستقلة تهدف لصون السلم وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين ودعم الشباب والمناخ والتنمية المستدامة ونشر الديمقراطية في العالم ويمكن اعتباره أيضا الجسر الذي يربط البرلمانات بالمجال الدولي ومركز الحوار والتنسيق والتداول الذي يجمعهم لمناقشة المواضيع ذات الأهمية الوطنية والدولية، وفي ظل الصعوبات الكبيرة التي تواجهها البرلمانات الوطنية في تحقيق الأهداف المرجوة نستعرض الدور الذي يمكن للاتحاد البرلماني الدولي لعبه لدعم مشاركتها الدولية بعد تحديد العلاقة التي تجمع الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية.

المطلب الأول: علاقة الاتحاد البرلماني الدولي بمجموع البرلمانات الوطنية

إن تحديد العلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الدولية يستشف من النظام الأساسي المنشئ للاتحاد، وأيضا من متابعة الأنشطة التي يقوم بها في سبيل دعم وتفعيل مشاركة البرلمانات الوطنية في الشؤون الدولية مع توضيح العلاقة التي تربطها مع منظمة الأمم المتحدة باعتبارها المحور الذي تدور حوله كل المنظمات الدولية.

¹⁵ بلال نورة، أثر الدبلوماسية البرلمانية في السياسة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، القانون العام، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2016، ص 113.

الفرع الأول: الاتحاد البرلماني الدولي كمركز تداولي لمجموع البرلمانات الوطنية

يعرف الاتحاد البرلماني الدولي بأنه المنظمة الدولية لبرلمانات الدول ذات سيادة¹⁶، ويعرف أيضا بمنظمة البرلمانات الوطنية حيث يشكل مركزا للحوار بين برلمانات العالم منذ إنشائه سنة 1889 من أجل تحقيق السلام والتعاون بين الشعوب وتعزيز المؤسسات النيابية¹⁷، كما يعتبر منظمة دولية تجمع بين ممثلين عن البرلمانات على مستوى العالم في مؤتمرات سنوية ومجالس ولجان مختلفة، للتداول في الشؤون السياسية العالمية وغيرها من الشؤون الاقتصادية والبرلمانية التي تستدعي الظروف أن يتبادل أعضاء البرلمانات المختلفة الآراء بشأنها¹⁸.

يأخذ الاتحاد البرلماني الدولي شكل تجمع برلماني كونفيدرالي حيث يتم تمثيل الأعضاء للبرلمانات الوطنية¹⁹ من خلال اتحاد برلماني عبر وطني بخلاف البرلمانات التي أخذت شكل هيئة اتحاد برلماني فيدرالي بتنازلها عن جزء من السيادة لإنشاء كيان موحد مثل البرلمان الأوروبي²⁰.

الفرع الثاني: الاتحاد البرلماني كهمزة وصل بين البرلمانات الوطنية ومنظمة الأمم المتحدة

سعى الاتحاد البرلماني الدولي باعتباره المنظمة الدولية التي تجمع ممثلين عن البرلمانات الوطنية في إطار المؤتمرات السنوية التداولية التي يرعاها إلى إعطاء بعد برلماني للتعاون الدولي، وفي نفس الوقت أيقنت الأمم المتحدة أن العمل المشترك مع الاتحاد البرلماني الدولي سوف يساعدها على تقريب وجهات نظر المنظمة

¹⁶ المادة 1 الفقرة 1 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي.

¹⁷ المادة 1 الفقرة 2 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي.

¹⁸ مصطفى الغريب محمد، "مصر ومؤتمرات البرلمان الدولي 1936-1947"، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، العدد 47، أبريل 2017، ص 3.

¹⁹ إن النواب الذين يجتمعون تحت لوائه ليست لهم أية صفة حكومية وحينما يتحدث أي منهم، إنما يكون ذلك بالأصالة عن نفسه لا بالنيابة عن دولته مما يجعل العضو متحررا من أية قيود أو إملاءات لا يستطيع تجاوزها، انظر في ذلك، المرجع نفسه، ص 3.

²⁰ كريم سيد عبد الرزاق، "دور التجمعات البرلمانية الإفريقية في التكامل الإقليمي"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 7، يوليو 2020، ص 10.

من الناس وبالتالي مساهمتهم في صنع القرار على مستواها باعتبار أن البرلمانات الوطنية تلعب دورا حاسما في معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من حيث التشريع والميزانية والرقابة والتمثيل²¹.

وقد بدأ التفاعل بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يتطور منذ بداية التسعينات خاصة بعد إبرام اتفاق للتعاون بينهما سنة 1996 وما فتئت هذه العلاقة التي عززها إعلان الألفية الداعي إلى تقوية أواصر التعاون تتخذ شكلا مؤسسا أكثر فأكثر²²، حيث منحت الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي مركز المراقب الدائم ودأبت أيضا على إصدار قرارا سنوي بشأن هذا التفاعل، وزاد تعزيز هذا التعاون عن طريق تأسيس لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لشؤون الأمم المتحدة سنة 2007²³، والتي تعمل على تمكين البرلمانات الوطنية من تكوين روابط مع منظمة الأمم المتحدة عن طريق التعامل مع مسؤوليها وتنفيذ الالتزامات العالمية وآليات الرقابة لضمان احترام البلدان تلك الالتزامات.

وهناك أمثلة كثيرة على علاقة التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي مع الأمم المتحدة منها إدخال المنظور البرلماني إلى مناقشات الأمم المتحدة عن طريق الأنشطة التي يقوم بها الاتحاد البرلماني الدولي ففي سنة 2021 شهدت جلسات الاستماع البرلمانية حضور أكثر من 200 برلماني من نحو 60 بلد حول عمليات صنع القرار الرئيسية في الأمم المتحدة، كما ساهمت اجتماعات برلمانية أخرى في إطار عمليات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى مثل لجنة وضع المرأة، مجلس حقوق الإنسان وغيرها في تعزيز البعد البرلماني لعمل الأمم المتحدة²⁴.

²¹ Andras Bummel, The case for a Un Parliamentary Assembly and the Inter-Parliamentary Union, p. 5, www.democracywithoutborders.org.

²² تقرير الأمين العام، التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، الدورة السادسة والستون، الجمعية العامة، 2012، ص 3، رمز الوثيقة: A/66/770

²³ Andras Bummel, op.cit., p. 6.

²⁴ تقرير الوقع والأثر 2017-2021، الاتحاد البرلماني الدولي، مطبعة courand et associés، 2022، ص 37.

المطلب الثاني: دعم الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات الوطنية في مجال حقوق الإنسان، الديمقراطية والسلم الدولي

يلعب الاتحاد البرلماني الدولي دورًا محوريًا في تعزيز التعاون البرلماني العالمي من أجل نشر الديمقراطية، تعزيز حقوق الإنسان، وتحقيق السلم الدولي من خلال تنظيم الاجتماعات والدورات التي تجمع البرلمانيين لتبادل الأفكار والخبرات بالإضافة إلى اعتماد برامج تدريبية وكتيبات توجيهية تساعد في تفعيل العمل البرلماني ودعم البرلمانات على أداء أدورها بشكل فعال بتوفير الأدوات والمعارف اللازمة للقيام بذلك.

الفرع الأول: دعم حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية

سعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى النهوض بحقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، حيث اعتمد سنة 1996 الإعلان العالمي للديمقراطية الذي ربط فيه بين الديمقراطية وحقوق الإنسان ربطًا وثيقًا غير قابل للانفصال، وفي هذا الإطار قام بأدوار توجيهية، تدريبية وتعزيزية في كلا المجالين لتفعيل مشاركة البرلمانات الوطنية في هذا المسعى.

أولاً: الدور التوجيهي والتدريبي

من منطلق أن الكثير من البرلمانيين يفتقدون للمعلومات الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان خاصة تلك المعلومات المتعلقة بالإطار الدولي للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو الالتزامات التي دخلت فيها بلدانهم بموجب الاتفاقيات المبرمة في هذا المجال، أو العلم بما هو متوفر من هيئات وآليات عالمية وإقليمية التي تضطلع بالرقابة على مدى التزام الدول بتنفيذ ما ورد من حقوق في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، يبذل الاتحاد البرلماني الدولي جهودًا حثيثة باعتباره منظمة تتعاون مع الأمم المتحدة لنشر الوعي لدى البرلمانيين في مجال حقوق الإنسان حيث قام بالاشتراك مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان باعتماد دليل يتضمن معلومات أساسية عن حقوق الإنسان والنظم الدولية والإقليمية الموضوعة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان،²⁵ كما أطلق الكتيب الإرشادي الجديد حول سن القوانين المراعية للمنظور الجندري، الذي نشره الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم

²⁵ مانفريد نوواك، انبورغ شورتس، دليل البرلمانيين إلى حقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الاتحاد البرلماني الدولي، رقم 8-2005، ص د.

المتحدة للمرأة²⁶ ، وللمساعدة في التخفيف من حدة الضغوط المالية الناجمة عن جائحة كوفيد19 ، نشر الاتحاد البرلماني الدولي أيضا أداة جديدة للبرلمانيين بعنوان: مبادئ توجيهية للبرلمانيين بشأن إعداد الموازنة لأهداف التنمية المستدامة وذلك بوضع مجموعة من الخيارات تحت تصرف البرلمانيين لتمويل هذه الأهداف²⁷.

كما يبذل الاتحاد البرلماني الدولي في مجال بث الوعي لدى البرلمانيين في مجال نشر الديمقراطية حيث قام باعتماد دليل يحمل عنوان البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين، دليل الممارسة الجيدة، يقدم هذا الدليل إحاطة شاملة ومنهجية للدور المركزي الذي يلعبه البرلمان في الديمقراطية، وقد تم أيضا اعتماد سنة 2018 كتيب حرية التعبير للبرلمانات وأعضائها بعنوان "أهمية الحماية" الذي يهدف إلى مساعدة البرلمانيين على فهم المعايير الدولية لحرية التعبير بشكل أفضل²⁸.

ومن أجل تعزيز حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي استراتيجيتين ركزتا على المجالين حيث عمل الاتحاد في الأولى على زيادة مساهمة البرلمانات الوطنية في تطوير وحماية حقوق الإنسان وذلك من خلال الاستراتيجية المعدلة التي اعتمدها لسنوات 2017-2021 والتي تضمنت ضرورة تكثيف جهود الاتحاد من أجل ضمان اطلاع جميع البرلمانات على عمل مجلس حقوق الإنسان، وذلك تكريسا لدوره في ربط ووصل البرلمانات مع آليات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى العمل على زيادة الوعي البرلماني بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان²⁹.

²⁶ انظر في ذلك: الجمعية العامة 143 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة، نتائج الإجراءات، 26-30 نوفمبر 2021، مدريد، اسبانيا، ص 58.

²⁷ المرجع نفسه، ص 59.

²⁸ لمزيد من الكتيبات والمبادئ التوجيهية، انظر الموقع الرسمي للاتحاد البرلماني الدولي : www.ipu.org

²⁹ انظر في ذلك: الجمعية العامة 135 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة، استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي المعدلة 2017-2021، جنيف 23-27 أكتوبر 2016، CL/199/8-DR . متوفرة على الرابط:

<https://arabipu.org/upload/UPI/2927511274.pdf>

ثم تبني استراتيجية ثانية للفترة 2022-2026 بشعار من أجل الديمقراطية من أجل الجميع، تتضمن هذه الاستراتيجية مجموعة من الأهداف³⁰ مرجوة التحقيق بحلول سنة 2026، تتمحور في مجملها حول مقومات البرلمان الديمقراطي الفعال.

ثانيا: الدور التعزيزي

يدعم الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات من خلال المشاركة بشكل أفضل في إعداد التقارير الوطنية المتعلقة بتنفيذ الدولة لالتزامها بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان من خلال متابعة العملية والمناقشة مع الحكومة، حيث تقدم الدولة تقارير سنوية أو تكميلية بشكل دوري توضح فيها كيفية الوفاء بالتزاماتها الدولية، وتتطلب عملية تنفيذ هذه الالتزامات إجراءات برلمانية من صميم اختصاص البرلمان مثل التشريع والرقابة والميزانية، وفي هذا الإطار يدعم الاتحاد مشاركة البرلمانات في عملية الاستعراض الدوري الشامل سواء من ناحية إعداد التقارير أو تنفيذ التوصيات الصادرة من خلال هذه العملية³¹.

كما يعمل الاتحاد البرلماني الدولي على تكوين برلمانات قوية وفعالة من حيث التمثيل والشفافية والمساءلة باعتبارها من مقومات البرلمانات الديمقراطية، وهذا ما تبناه من خلال الاستراتيجية الحالية 2022-2026 التي رفعت شعار الديمقراطية من أجل الجميع حيث أولى اهتماما خاصا لكل ما من شأنه الحفاظ على حرية التعبير والتصدي لكل التصرفات التي تشكل تحديا للديمقراطية من مضايقة المنتخبين ونشر خطاب الكراهية الذي توججه وسائل التواصل الاجتماعي³².

³⁰ تتمثل الأهداف الاستراتيجية فيما يلي: 1- بناء برلمانات فعالة وممكنة 2- النهوض بالبرلمانات الجامعة والتمثيلية 3- دعم البرلمانات المرنة والمبتكرة 4- تحفيز العمل البرلماني الجماعي 5- تعزيز المساءلة في الاتحاد البرلماني الدولي، انظر في ذلك: استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026 من أجل الديمقراطية، من أجل الجميع، الاتحاد البرلماني، مطبعة courand Associé، فرنسا، 2022.

³¹ ففي عام 2022 دعم الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات في المشاركة في عمليات الاستعراض المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاستعراض الدوري الشامل المجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، واتفاقية حقوق الطفل انظر في ذلك: تقرير الوقع والأثر 2022، الاتحاد البرلماني الدولي، مطبعة courand et associés، 2022، ص 15.

³² استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026 من أجل الديمقراطية، من أجل الجميع، الاتحاد البرلماني، مطبعة courand Associé، فرنسا، 2022، ص 11 و 14.

وفي إطار الدفع بالبرلمانات من أجل إدماج العنصر النسوي والشبابي³³ في العمل البرلماني ركز الاتحاد البرلماني الدولي على ضرورة المساواة بين الجنسين وتشجيع زيادة عدد النساء ودعمهن في البرلمان، وهو يعمل بشكل وثيق مع البرلمانات في مجال بناء القدرات وتمكين النساء والنواب الشباب من المشاركة بفعالية أكبر في الحياة البرلمانية.

الفرع الثاني: تحقيق السلم الدولي (مكافحة الإرهاب الدولي-منع انتشار أسلحة الدمار الشامل)

رغم تبني الاتحاد البرلماني الدولي نهج الأمن البشري منذ مارس 2018، عندما تم اعتماد القرار "استدامة السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة" وأكد القرار على الصلة بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان كما أكد على أن تحقيق السلام والأمن لا يتحدد فقط بغياب الحرب ولكن أيضاً بالتححرر من الخوف والعوز وبالتالي فإن النضال من أجل السلام معقد جداً³⁴، إلا أنه أولى أهمية بالغة لأكثر تحديين مباشرين يواجهان العالم وهما مسألة إيجاد سبل لمكافحة الإرهاب الدولي والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

في هذا الإطار عمل الاتحاد البرلماني على توجيه وتدريب البرلمانيين في مجال تحقيق السلم عن طريق القيام بدورات تدريبية للبرلمانيين واعتماد المراجع التي تحوي المبادئ التوجيهية في مجال تحقيق السلم نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر دليل دعم عدم الانتشار النووي ونزع السلاح يرمي إلى مساعدة البرلمانات والنواب على اتخاذ الإجراءات الفعالة في تنفيذ قرار الاتحاد البرلماني الدولي سنة 2009 بشأن النهوض بنزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار³⁵.

³³ وبناء على الإحصائيات التي قام بها الاتحاد البرلماني الدولي فإن البرلمانات تحقق إحراز تقدم بطيء ولكن منتظم في مجال المساواة بين الجنسين، ولكن هذا التقدم ليس سريعاً بما يكفي حيث تمثل نسبة النساء في البرلمان نسبة 26.4% ومع ذلك فإن قلة منهن يشغلن مناصب برلمانية عليا أو مناصب قيادية سياسية، وينطبق الأمر نفسه على الشباب، وهم فئة سكانية حيوية أخرى ولكنها ممثلة دون النصاب. لمزيد من التفصيل انظر: تقرير الموقع والأثر 2022، الاتحاد البرلماني الدولي، مطبعة courand et associés، 2022، ص10.

³⁴ Human security and common security to build peace, A toolkit for parliamentarians, Inter-Parliamentary Union, 2024, p. 6.

³⁵ الموقع الرسمي للاتحاد البرلماني الدولي: www.ipu.org

ويعتبر أحدث دليل للبرلمانيين بشأن نزع السلاح هو الدليل المعنون «تأمين مستقبلنا المشترك يفتح باب للمناقشة في ما يخص الحاجة إلى خفض النفقات العسكرية لصالح الاستثمارات الطويلة الأمد في مجالات الصحة والتعليم والتضامن الاجتماعي حيث يشرح نزع السلاح ويقدم أمثلة للمعاهدات والسياسات الناجحة، وأظهرت الندوات التي تلت ذلك الدور الذي يمكن أن يؤديه النواب، وحددت الروابط بين نزع السلاح والتنمية المستدامة»³⁶.

كما عمل الاتحاد البرلماني على رفع مستوى الوعي لدى البرلمانيين بشأن تنفيذ الصكوك الدولية وذلك بتنظيم الحلقات الدراسية الإقليمية في إطار قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540 تأكيداً على ضرورة وضع التدابير الملائمة والفعالة من أجل حصر المواد النووية وتأمينها³⁷.

يدعم الاتحاد البرلماني الدولي عملية التصديق على الصكوك القانونية المتعلقة بالأمن النووي ونزع السلاح باعتبار أن نزع السلاح وعدم الانتشار عاملان بالغ الأهمية من أجل تحقيق السلام³⁸، حيث بدأ عدد التصديقات يرتفع حيث صادقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية 177 دولة من أصل 196، بما في ذلك جزر القمر وكوبا في عامي 2021 و 2022 على التوالي عقب حلقة عمل في الدورة 144 لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في إندونيسيا³⁹.

كما أنشأ الاتحاد البرلماني الدولي الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، كما تم اعتماد برنامج مشترك للإرهاب والتطرف العنيف بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب من أجل مساعدة البرلمانات على تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب.

³⁶ تقرير الوقع والأثر 2022، الاتحاد البرلماني الدولي، مطبعة Courand et associés، 2022، ص22.

³⁷ توليا أكسون، المرجع السابق، ص33.

³⁸ المرجع نفسه، ص32.

³⁹ تقرير الوقع والأثر 2022، الاتحاد البرلماني الدولي، مطبعة Courand et associés، 2022، ص23.

عمل الاتحاد البرلماني الدولي على تنسيق التشريعات والاستراتيجيات الخاصة بمكافحة الإرهاب بناء على الحوار المشترك بين النواب والخبراء حيث كشف الاتحاد خلال القمة البرلمانية العالمية الأولى التي أطلقت "نداء الساحل" على العديد من الأدوات الرقمية من بينها خريطة تفاعلية وتطبيق محمول لتسهيل عملية تنسيق التشريعات كما وضعت الأحكام التشريعية النموذجية للبرنامج كأساس لاستعراض القوانين والإجراءات القائمة لحماية ضحايا الإرهاب⁴⁰.

خاتمة

على ضوء ما سبق ذكره في هذه الورقة البحثية، يمكننا أن نورد مجموعة من النتائج التي توصلنا إليها على النحو التالي:

- تكتسي المشاركة الدولية للبرلمانات الوطنية أهمية كبيرة في مجال تعزيز حقوق الإنسان، نشر الديمقراطية وتحقيق السلم من خلال القيام بوظيفة التشريع والرقابة والميزانية التي تستلزمها عملية تنفيذ الالتزامات الدولية سواء تلك التي تضمنتها معاهدات حقوق الإنسان أو تلك المعاهدات المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي كاتفاقيات منع انتشار أسلحة الدمار الشامل أو الالتزامات المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي.

- تواجه البرلمانات الوطنية صعوبات متنوعة في مجال تعزيز حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية وتحقيق السلم تتمحور حول انعدام العلم والدراية الكافية بالأداء البرلماني في هذه المجالات، بالإضافة إلى وجود مجموعة من القيود التي تؤثر في فعاليتها سواء كانت قيودا خارجية ذات طابع قانوني أو ذات طابع وقائي كالقيود التي تفرضها السلطة التنفيذية والتي تؤثر في بنية البرلمان وقدراته مما يحد فعالية مشاركتها في الشؤون الوطنية والدولية.

- يشكل الاتحاد البرلماني الدولي مركزا للحوار بين برلمانات العالم منذ إنشائه سنة 1889 من أجل تحقيق السلام والتعاون بين الشعوب وتعزيز المؤسسات النيابية باعتباره المنظمة الدولية التي تجمع ممثلين عن

⁴⁰ المرجع نفسه، ص 21.

البرلمانات الوطنية في إطار المؤتمرات السنوية التداولية التي يراها، يهدف إلى إعطاء بعد برلماني للتعاون الدولي.

- يلعب الاتحاد البرلماني الدولي دوراً محورياً في تعزيز التعاون البرلماني العالمي، نشر الديمقراطية، حماية حقوق الإنسان، وتحقيق السلام من خلال التدريب والإرشاد وتفعيل الحوار والتنسيق عن طريق المؤتمرات والدورات بين البرلمانيين التي يعقدها واعتماد الاستراتيجيات والخطوط التوجيهية، وهو ما يسهم في بناء برلمانات قوية وقادرة على مواجهة التحديات العالمية والوطنية.

وفي هذا السياق نعطي الاقتراحات التالية:

- على الاتحاد البرلماني الدولي أن يركز جهوده على مساعدة البرلمانات في أداء أدوارها بشكل فعال في مجال حقوق الإنسان، نشر الديمقراطية وتحقيق السلم الدولي وذلك باعتماد استراتيجيات وخطوط توجيهية تراعي كل برلمان على حدة سواء من حيث البيئة القانونية التي يوجد بها أو المقدرات المادية التي يمتلكها.
- تكثيف الدورات التدريبية الوطنية، الإقليمية والدولية الموجهة للبرلمانيين من أجل زيادة معارفهم وإدراكهم بالتحديات الدولية وتعزيز قدرتهم في القيام بالمهام المنوطة بهم.
- إنشاء هيئة رقابية على مستوى الاتحاد البرلماني الدولي تستلم التقارير الدورية من أجل تقييم مدى التزام البرلمانات ببرامج العمل والخطوط التوجيهية المعتمدة، واقتراح الحلول للصعوبات التي تواجهها.
- تمكين البرلمانات الوطنية من تحويل الالتزامات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، الديمقراطية والسلم الدولي إلى سياسات وقوانين وطنية بشكل سلس، عن طريق تخفيف القيود التي تحد من قدرتها وفعاليتها كالقيود الدستورية وهيمنة السلطة التنفيذية على الوظيفة التشريعية.